الفصل الأول

مدخل لبرامج الإصلاح المالي والإداري

الفصل الأول
مدخل لبرامج الإصلاح المالي والإداري

لقد تميزت مسيرة الاقتصاد الأردني بتوسع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي نتيجة لرغبة الحكومة في دعم جهود التنمية والنمو من خلال تبنيها للعديد من برامج الإصلاح المالي والإداري لرفع كفاءة الأجهزة الادارية من أجل تحقيق المصلحة العليا للدولة إدراكًا منها لأهمية التطوير الإداري كون أن الجهاز الإداري هو أداة الدولة ووسيلتها في تحقيق الأهداف العامة من حيث التنمية الشاملة المستدامة.

وهذا لا يتم إلا من خلال إحداث تغييرات في الهياكل التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية، حيث إن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور مفهوم العولمة قد أدى إلى إحداث تغييرات في جميع النواحي الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية، لذلك فإن مسألة التكيف أصبحت ضرورة ملّحة لمواجهة التحديات المصاحبة لهذه التغييرات.

والإصلاحات هي سمة تميزّت بها الدولة الأردنية منذ القدم وهو ما ساهم دومًا في مواجهة كل التحديات التي واجهت مسيرة الأردن منذ حرب 1948 وعدم مواجهة هذه التغييرات والتحديات سيؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته بمظاهر الفساد الإداري. لذا جاءت توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم بضرورة تبني برامج عملية شاملة تصب في مجرى التطور المطلوب في العمل الإداري ورفع كفاءة الأداء على مستوى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة.

لقد تميز عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم بإقدامه على إصلاحات جريئة في المجالات الاقتصادية والتشريعية وخطا خطوات واسعة لتعزيز اندماج الأردن في الاقتصاد العالمي وأنضم الأردن عام 2000 إلى منظمة التجارة العالمية ووقع عام 2001م اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأنشأ برامج المنطقة الصناعية النوعية المرتبطة بالأسواق الأمريكية، كما وتم خصخصة الاتصالات وإصلاحات إدارية واسعة، ولتحقيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله في الوصول إلى أردن حديث يلبي طموح المواطن الأردني في التقدم والازدهار تم إطلاق سلسلة من المبادرات السياسية الإصلاحية

مثل الأردن أولاً، وكلنا الأردن 2002، والأجندة الوطنية 2005، ووثيقة الأردن لعام 2025م والعديد من المبادرات الموضحة أدناه ولكني سأسلط الضوء على أهم المبادرات ومحاورها المتعلقة في عملية الإصلاح المالي والإداري.

المبادرات الملكية الشاملة:

- رسالة عمان.
- الأجندة الوطنية 2007 -2017م
- الأردن أولاً.
- كلنا الأردن.
  - ملتقى كلنا الأردن .
- حقوق الإنسان.
- القضاء.
- التعليم.
  - مبادرة التعليم الأردنية.
  - تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي.
  - مبادرات تعليمية أخرى.
- تقنية المعلومات.
  - مبادرة ريتش .
  - الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام2007 م
  - الحكومة الإلكترونية.
  - التعليم الإلكتروني.
  - محطات المعرفة.
  - ملتقيات تكنولوجيا المعلومات.
- الرعاية الصحية.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .

- الإسكان.
  - إسكان القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.
  - إسكان ذوي الدخل المحدود – الأسر العفيفة.
  - إسكان المعلمين.
  - مدينة خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود السكنية في الزرقاء.
  - سكن كريم لعيش كريم.
- الزراعة.
- الطاقة.
- رعاية المقدسات.
  - الملك عبد الله الثاني والقدس .
  - إعمار مساجد الأنبياء والصحابة ومقاماتهم في الأردن.
- صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.
  - برنامج التمكين الديمقراطي.
- صندوق دعم المشروعات العلمية في الشرق الأوسط.
- الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية.
- مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير .
- تدريب وتشغيل الشباب .
- المخططات الشمولية .
- مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
- جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية .
- جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز للقطاع الخاص.
- جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لجمعيات الأعمال.
- جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية.

- مؤتمر البتراء للحائزين على جائزة نوبل .
  - مؤتمر البتراء الأول للحائزين على جائزة نوبل أيار/مايو (2005).
  - مؤتمر البتراء الثاني للحائزين على جائزة نوبل (21 – 22 حزيران/يونيو 2006م).
  - مؤتمر البتراء الثالث للحائزين على جائزة نوبل (15– 16 أيار/مايو 2007).
  - مؤتمر البتراء الرابع للحائزين على جائزة نوبل (17 – 19 حزيران/يونيو 2008).
- مجموعة الإحدى عشرة .
- المجلس الاقتصادي الاستشاري.
  - المجلس الاقتصادي الاستشاري الأول .
  - المجلس الاقتصادي الاستشاري الثاني .
  - الخلوة الاقتصادية الثالثة في العقبة .
  - منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

المبادرات ذات الأولوية والمتعلقة بالإصلاح المالي والإداري

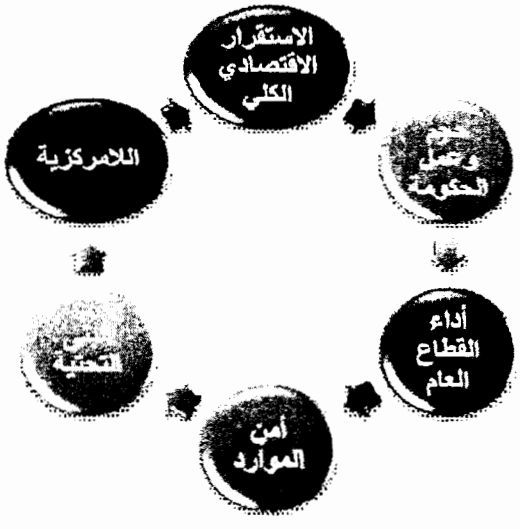

الشكل (1): المبادرات ذات الأولية بعملية الإصلاح

(أ) الاستقرار الاقتصادي الكلي:

تعتبر الأولويات الإستراتيجية التالية مهمة في عمليات الإصلاح المالي وذلك عن طريق عدة مبادرات من شأنها رفع سوية القطاع العام ووصولها الى الهدف الإستراتيجي الرئيسي الوارد في وثيقة الأردن 2025م وهذه الإستراتيجيات هي:

1- تعزيز إدارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل.
2- توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات.
3- الحد من الإعفاءات وتشديد أحكام الإعفاء.
4- الإنفاق الرأسمالي.
5- مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة.
6- توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات.
7- تخفيض عجز الموازنة العامة.
8- إدارة الدين العام والتمويل.
9- تعزيز الرقابة المالية.
10- تعزيز الشفافية والإفصاح المالي.
11- إعداد الموازنة العامة.

(ب) مبادارات حجم وعمل الحكومة:

1- تطوير هيكلة الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية.
2- تطوير الحكومة الإلكترونية.

(ج) مبادرات أداء القطاع العام / الشفافية والمساءلة:

1- دعم آلية صنع القرار في مجلس الوزراء.
2- تعزيز ممارسات الشفافية والمسائلة في مؤسسات القطاع العام.
3- تطوير الخدمات الحكومية بما يلبي طموحات المواطن الأردني.
4- رفع كفاءة الخدمة المدنية.
5- دعم الإبداع والتميز.

مبادرة الأجندة الوطنية:

تعتبر منهجية الأجندة الوطنية هي المبادرة الأولي من نوعها في المنطقة من حيث:

1- فلسفة الإعداد والتطوير.
2- المشاركة.
3- التنفيذ.
4- الالتزام.
5- المساءلة.

وهي برنامج متكامل يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الاجتماعية الأوسع ويتضمن إستراتيجيات شاملة ومبادرات للتنمية بجميع جوانبها، مع مراقبة ومتابعة التنفيذ وفق معايير قياس الأداء.

أهداف الأجندة الوطنية:

1- زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
2- تأكيد مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء.
3- تعزيز السلامة الوطنية.
4- بناء الثقة بين المؤسسات والمواطنين.
5- تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية.
6- تطوير قاعدة الإنتاج وتوزيع مكاسب التنمية.

وقد جاءت الأجندة الوطنية لتحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الطموحة كما يلي:

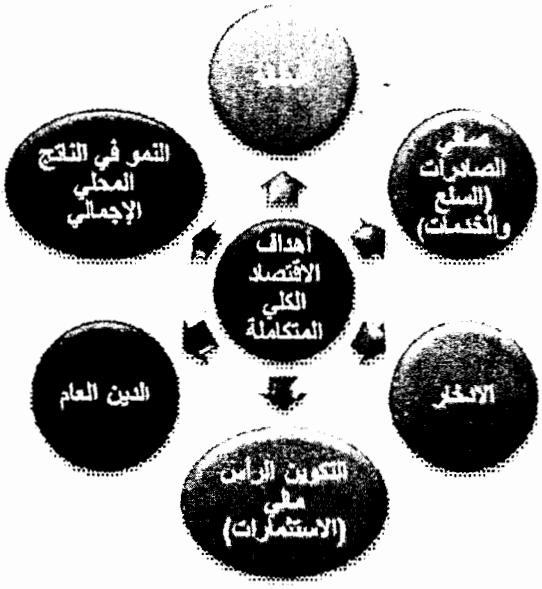

الشكل (2): الأهداف الاقتصادية للأجندة الوطنية

إضافة إلى العديد من أهداف التنمية الاجتماعية وكما يلي:

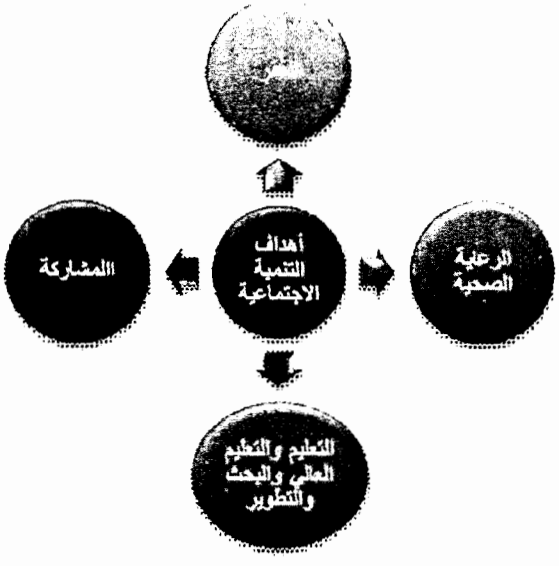

الشكل (3): أهداف التنمية الاجتماعية للأجندة الوطنية

أما من ناحية تحسين حياة المواطن الأردني فقد شملت أهداف الأجندة الوطنية في هذا المجال النقاط التالية:

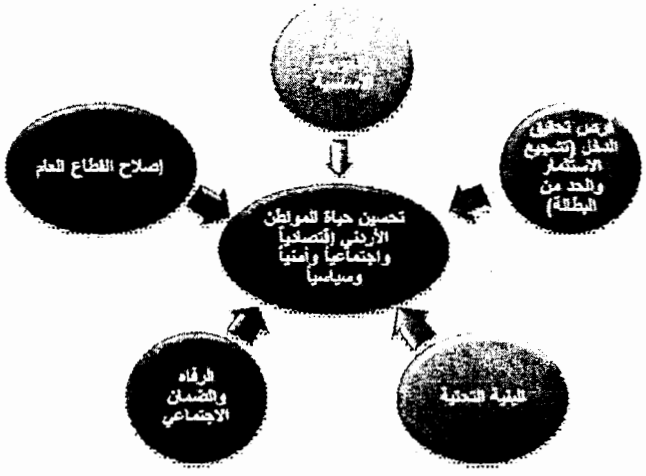

الشكل (4): أهداف الأجندة الوطنية في مجال تحسين حياة المواطن

محاور الأجندة الوطنية:

لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية تم التركيز على ثمانية محاور رئيسة هي:

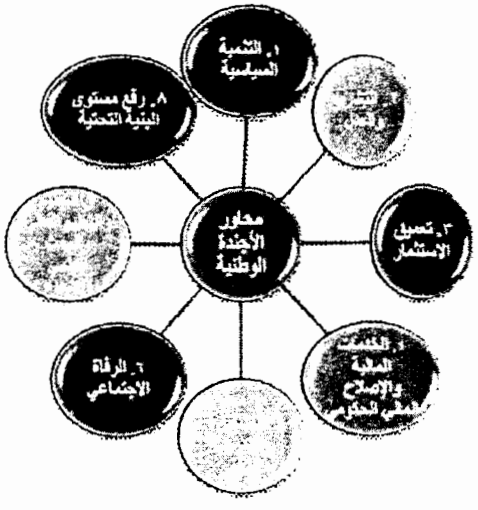

الشكل (5): محاور الأجندة الوطنية

(1) مبادرات محور التنمية السياسية والمشاركة:

- تنظيم الحياة السياسية.
- حرية الإعلام.
- المشاركة.
- الأحزاب السياسية.
- قانون الانتخاب.

(2) مبادرات محور التشريع والعدل:

- ديوان التشريع والرأي بحيث يتم تطوير وتحديث التشريعات.
- القضاء الشرعي بحيث يتم تطوير أداء المحاكم لتعزيز استقلالها وحرياتها في اتخاذ القرار بكفاءة ونزاهة.
- القضاء النظامي وذلك من خلال تطوير أداء الجهاز القضائي وتعزيز استقلاله ونزاهته.

(3) مبادرات محور تعميق الاستثمار:

- الإطار المؤسسي وذلك من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة تنافسيتها.
- القطاعات بحيث يتم زيادة مساهمة الشركات الكبيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وزيادة الصادرات في قطاعات مختارة قابلة للنمو.
- عام: بحيث يكون هناك ضمان لاستيعاب الأيدي العاملة.

(4) مبادرات محور الخدمات المالية والإصلاح المالي:

- **الإصلاح المالي الحكومي:** من خلال تقديم خدمات حكومية افضل ومواصلة الحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة وتحقيق وضع مالي سليم وقابل للاستمرار للخزينة العامة.
- **الخدمات المالية:** وذلك بتطوير وتنظيم قطاع التأمين وصولاً لتكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي.
- **سوق رأس المال:** حيث يتم تطوير سوق رأس المال والخدمات المالية.

(5) مبادرات دعم التشغيل والتدريب المهني:

- الإطار المؤسسي
- التدريب
- التشغيل : من خلال خفض مستويات البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل.

(6) مبادرات محور الرفاه الاجتماعي:

- مكافحة الفقر.
- الرعاية الصحية العامة.
- الضمان الاجتماعي.

(7) مبادرات قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي

- الحاكمية والإدارة.
- التعليم العام.
- التعليم العالي.
- البحث العلمي.

(8) مبادرات قطاع البنية التحتية:

- قطاع المياه.
- قطاع الطاقة.
- قطاع الاتصالات.
- قطاع النقل:
  - النقل البري.
  - السكك الحديدية.
  - النقل البحري.
  - النقل الجوي.
- قطاع البيئة:
- التنظيم.
- إدارة الفضلات.
- التلوث.
- الموارد الطبيعية.

أبعاد الأجندة الوطنية:

تم تطوير مبادرات الأجندة الوطنية في ضوء تفاعل ثلاث أبعاد رئيسة:

البعد الأول: الحكومة والسياسات ويشمل:

- إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة.
- الانضباط المالي.
- الحكم الرشيد.
- التنمية المؤسسية.
- التنافسية الاقتصادية.
- تفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الأمان الاجتماعي.

البعد الثاني: الحقوق والحريات الأساسية ويشمل:

- المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المساواة أمام القانون.
- تكافؤ الفرص.
- حرية التعبير.
- إيجاد قطاع إعلامي حر ومسئول.

البعد الثالث: الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ويشمل:

- تطوير خدمات النقل العام.
- تطوير المصادر المائية واستخدامها بشكل أمثل.
- تعزيز الصناعة المصرفية.
- توسيع استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات.

وقد ترجمت الأجندة الوطنية إلى سياسات وإجراءات على النحو التالي:

1- وزارة مراقبة الأداء الحكومي (المستوى الإستراتيجي): لضمان أن مؤسسات الحكومة مجتمعة تعمل في اتجاه تحقيق أهداف واضحة ومحددة، وأنها تقوم بقياس أدائها، وأن هذه الأهداف والتوجهات تنعكس في سياسات وبرامج وموازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية.

2- وزارة تطوير القطاع العام (المستوى التنفيذي): لضمان أن الحكومة تعمل بفاعلية وكفاءة، وتسعى بشكل مستمر إلى تحسين أدائها على أرض الواقع.

المراحل الزمنية للتحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن:

لقد تم تطبيق الأجندة الوطنية على عدة مراحل وهي كم يلي:

1- **المرحلة الأولى (2007-2012م)**: ركزت هذه المرحلة على إيجاد فرص عمل للجميع من خلال:

- ترويج الصناعات.
- القضاء على البطالة الهيكلية.
- زيادة دعم التشغيل والتدريب المهني بشكل كبير.
- تحسين وتطوير قطاع التعليم.
- الاستثمار في البنية التحتية الرئيسة.
- وضع التشريعات الناظمة لتنمية الحياة السياسية والبدء بتطبيقها.

2- **المرحلة الثانية (2013-2017م)**: وقد ركزت هذه المرحلة على تطوير القاعدة الإنتاجية وتعزيزها من خلال:

- تشجيع الصناعات كثيفة رأس المال.
- توجيه القوى العاملة المتعلمة حديثًا إلى أعمال ذات قيمة مضافة مرتفعة.
- التمهيد للانتقال نحو اقتصاد المعرفة.
- إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الأردني.
- تطوير الحياة الحزبية ونضوجها.

3- **المرحلة الثالثة ما بعد (2018م)**: وهذه المرحلة تركز على منافسة على المستوى العالمي في اقتصاد المعرفة من خلال:

- تحويل القطاعات الاقتصادية نحو اقتصاد المعرفة.
- استخدام رأس المال البشري الحديث لتسهيل عملية الانتقال.

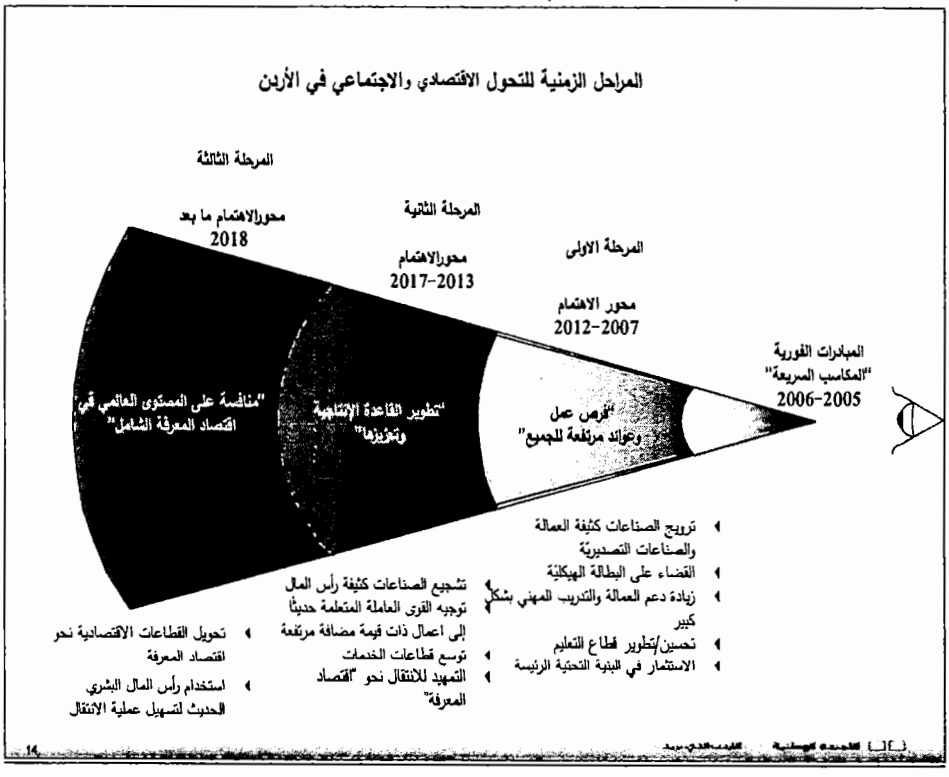

الشكل (6): المراحل الزمنية للتحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن

مبادرة كُلنا الأردن:

بناءً على توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساتها على مستوى معيشة المواطن فقد أطلق جلالته مبادرة (كلنا الأردن) في تموز من عام 2006م. وقد جاءت هذه المبادرة لتتضمن عدة محاور وهي كما في الشكل التالي:

الشكل (7): محاور مبادرة كلنا الأردن

وتنفيذًا لتوجيهات جلالة الملك، تعهدت الحكومة في 5 آب/أغسطس 2006م بأن تكون قرارات "كُلنا الأردن" العنوان الرئيس لأدائها من خلال توفير كل أوجه الدعم لهيئة "كُلنا الأردن" والتعاون معها بنفس الروح التي سادت أجواء الملتقى للوصول الى مرحلة التنفيذ السليم والوافي لجميع القرارات والبرامج التي صدرت عن الملتقى .

وأعدت الحكومة برنامجًا تنفيذيًا لمبادرة "كُلنا الأردن" اشتملت على:

1- سياسات وبرامج ومشروعات محددة بإطار زمني للتنفيذ وتكاليف مالية محددة، وإدراج المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ ضمن الموازنة العامة سنويًا .

2- وفي مجال القوانين والتشريعات التي تم التوافق على أهميتها في الملتقى، أقرت قوانين جديدة للبلديات والأحزاب السياسية وللمركز الوطني لحقوق الإنسان وضمان حق الحصول على المعلومات .

3- وفي مجال المحاسبة الحكومية ومحاربة الفساد، أقرت قوانين مكافحة غسيل الأموال وهيئة مكافحة الفساد وإشهار الذمة المالية للمسئولين الحكوميين ومَنْ هم في الخدمة العامة. وفي قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي أقر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لضمان جودته، وعدل قانون براءات الاختراع.

مبادرة ميثاق النزاهة الوطنية:

إن محاربة الفساد بأشكاله جميع وقبل وقوعه هو من جلّ اهتمامات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وكما ورد في خطاب جلالته بتشكيل لجنة لدراسة الأنظمة الإدارية والمالية وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات الحكومية وتعزيز منظومة النزاهة[1] وتأسيسًا على هذه الثوابت وترجمة ذلك لا يتمّ إلا من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية والمساءلة وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير المهنية.

وقد أتت مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم بتعزيز منظومة النزاهة الوطنية من خلال تشكيل لجنة ملكية تقوم بمراجعة شاملة لما هو قائم، وتخرج بتوصيات من شأنها تقويم المسيرة وتعزيز الإيجابيات والحد من السلبيات وتتضمن جملة من الإجراءات العملية التي من شأنها تحقيق ما تريد من ميثاق النزاهة الوطنية، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

1- تأصيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات الدولة، وضمان تكاملها واشتراكها في تحمل المسؤولية الوطنية.
2- شفافية الإدارة العامة في التعامل مع الرأي العام، في أعمالها وإجراءاتها وخدماتها ونتائجها.
3- الربط بين المسئولية والمساءلة والمحاسبة في الإدارة العامة.
4- استخدام السلطة التقديرية في أضيق الحدود.
5- معالجة القصور في التشريعات ومواطن الخلل والضعف في البنية التنظيمية لمؤسسات الدولة.

(1) الخطة التنفيذية ميثاق النزاهة الوطنية 2013.

ركائز النزاهة الوطنية وتشمل:

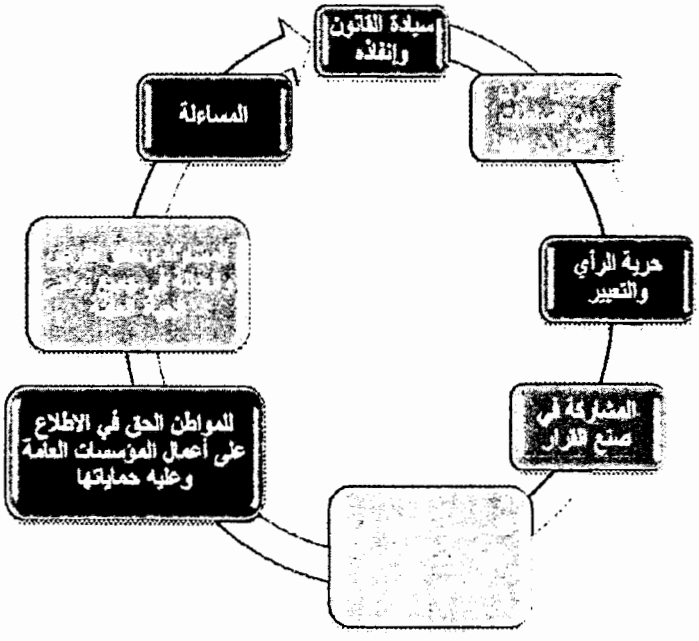

الشكل (8): ركائز النزاهة الوطنية

مكونات الإصلاح الشامل في منظومة النزاهة الوطنية:

لتحقيق الإصلاح الشامل والنزاهة الوطنية لابد من تكامل وترابط مجموعة من المكونات كالتشريعات والبنية التنظيمية والقدرات المؤسسية والوظيفية والثقافة السائدة وهذه المكونات هي كما يلي:

الشكل (9): مكونات الإصلاح الشامل في منظومة النزاهة الوطنية

محاور الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية:

1- تعزيز دور الجهات الرقابية.
2- تعزيز دور الوحدات الرقابية.
3- تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية.
4- مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إعداد الموازنات الحكومية وآلية إحالة عطاءات اللوازم والأشغال الحكومية.
5- تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها.
6- مراجعة وتوحيد الأنظمة المالية المعمول بها في الجهاز الحكومي.
7- تطوير الإدارة العامة.
8- تعزيز مبادئ وممارسات الحكومة الرشيدة في مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
9- تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.
10- مراجعة آلية إعداد التشريعات ومراجعة التشريعات الحالية وفق سلم أولويات.
11- إرساء ثقافة الشفافية في العمل العام.
12- تقنين منح صفة الضابطة العدلية.
13- محور هيئات الرقابة والنزاهة والوطنية.

14- تعزيز اللامركزية والحكم المحلي.
15- إصلاح وتطوير منظومة التعليم.
16- محور السلطة القضائية.
17- محور التنمية السياسية والبرلمانية.
18- تعزيز ثقافة النزاهة وسيادة القانون لدى المواطن.

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة:

تم إطلاق مبادرة شراكة الحكومات الشفافة رسميًا في أيلول من العام 2011، بالتزامن مع قيام الحكومات الأعضاء في اللجنة التوجيهية بتبني إعلان الحكومات الشفافة، وتقديم خطط العمل تتضمن التزامات طوعية، وتعتبر هذه الشراكة مجهودًا عالميًا لتحسين أداء الحكومات، حيث يطمح المواطنون لحكومات أكثر شفافية، وفعالية، وخاضعة للمساءلة، ذات مؤسسات تمكّن المواطنين، وتستجيب لطموحاتهم وآمالهم، علمًا بأن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب: القيادة السياسية، والمعرفة التقنية، ومجهود واستثمار مستدام، كما تستلزم التعاون والشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني.

إن شراكة الحكومات الشفافة هي مبادرة متعددة الأطراف، تهدف إلى تأمين الالتزام الجدي من قبل الحكومات المشاركة للترويج للشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيا لتعزيز الحاكمية، من خلال تقديم خطة عمل تتضمن التزامات طوعية. وستقوم بتوجيه هذه الشراكة، وبروح العمل الجماعي، لجنة توجيهية تتكون من الحكومات المشاركة ومنظمات المجتمع المدني. ويشرف على الشراكة لجنة توجيهية دولية، تضم أصحاب العلاقة، وتتكون من ممثلين عن الحكومات وعن مؤسسات المجتمع المدني.

وللانضمام لهذه الشراكة، يجب أن تستوفي الدول المشاركة المتطلبات التالية:

1- تبني إعلان الحكومات الشفافة.
2- تقديم خطة عمل واضحة، تعد بشكل تشاركي، تأخذ بعين الاعتبار آراء العامة.
3- الالتزام بتقديم تقارير مستقلة ذات مصداقية حول التقدم والإنجاز في تنفيذ خطة العمل.

متطلبات المشاركة للإنضمام لشراكة الحكومات الشفافة:

1- تبني إعلان الحكومات الشفافة .

2- تقديم خطة عمل واضحة، تعد بشكل تشاركي، تأخذ بعين الاعتبار آراء العامة .

3- الالتزام بتقديم تقارير مستقلة ذات مصداقية حول التقدم والإنجاز في تنفيذ خطة العمل .

تم إطلاق مبادرة شراكة الحكومات الشفافة رسميًا في أيلول من العام 2011م، بالتزامن مع قيام الحكومات الأعضاء في اللجنة التوجيهية بتبني إعلان الحكومات الشفافة، وتقديم خطط العمل تتضمن التزامات طوعية .

الأهداف العامة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة:

1- تعزيز الشفافية.

2- تمكين المواطنين.

3- محاربة الفساد.

4- توظيف التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الحاكمية.

التحديات (Grand Challenges) :

تتمحور التزامات مبادرة شراكة الحكومات الشفافة حول خمسة تحديات رئيسة تواجه الحكومات. ففي السنة الأولى، ستختار الحكومات المشاركة أحد هذه التحديات على الأقل، وتقوم بتحديد التزامات معينة لمعالجة هذا التحدي، علمًا بأن المبادرة ترحب بمعالجة أكثر من تحدٍ في السنة الأولى وهذه التحديات هي :

1- **تحسين الخدمات العامة:** تشجع المبادرة على تحسين مجموع الخدمات المقدمة إلى المواطنين والتي تتضمن الصحة، التعليم، القانون الجنائي، المياه، الكهرباء، الاتصالات، وأي قطاع خدمات مشابه .

2- **زيادة المصداقية العامة:** محاربة الفساد، وتعزيز الأخلاق العامة، سهولة الوصول إلى المعلومة، تشجيع الإصلاح المالي، الإعلام والحريات العامة.

3- **إدارة الموارد العامة بفاعلية أكبر:** الموازنة العامة، المشتريات، الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية.

4- **تحقيق مجتمعات أكثر أمنًا:** السلامة العامة، قطاع الأمن، المخاطر والكوارث والمخاطر البيئية.

5- **محاسبة الشركات:** مسئولية الشركات في المواضيع المتعلقة بالبيئة، مكافحة الفساد، حماية المستهلك، ودعم المجتمع المحلي .

خطط عمل الحكومات المشاركة:

1- الحكومات المشاركة ستقدم خطط عمل توضح التزامها بمبادئ الشراكة، علمًا بأن الحكومات المشاركة يجب أن تبدأ بتقديم وعرض جهودها المبذولة والمتعلقة بالتحدي (التحديات الرئيسة التي اختارتها) بحيث يتضمن ذلك الإستراتيجيات والبرامج القائمة لمعالجة التحدي/التحديات .

2- خطط العمل من شأنها توضيح الالتزامات الحكومية لمواجهة تحدٍ معين، مما سيعزز جهود الحكومة في مواجهة هذا التحدي. كما ستبني هذه الالتزامات على الجهود القائمة، وتحدد خطوات جديدة لإكمال برامج الإصلاح القائمة، أو تطلق حراكًا جديدًا حول إحدى التحديات التي لم يسبق التعامل معها .

3- تتفهم مبادرة شراكة الحكومات الشفافة أن الحكومات المشاركة سوف تبدأ من نقاط أساس مختلفة (Different Baselines)، لذلك تشجع الشراكة الحكومات على اختيار التحديات الرئيسة والالتزامات في سياق مميزات وخصائص كل دولة .

التزامات الحكومات المشاركة:

جميع التزامات الحكومات المشاركة يجب أن تعكس أربعة مبادئ رئيسة :

1- **الشفافية:** سهولة وحرية وصول العامة إلى المعلومات حول النشاطات والقرارات الحكومية وفق المعايير العالمية .

2- **المشاركة الشعبية:** تسعى الحكومات إلى تشجيع المواطنين على المشاركة بالنقاش العام بهدف تقديم مدخلات وإضافة كل ما يجعل الحكومات أكثر فاعلية، ومبادرة، ومتجاوبة مع آراء المواطنين .

3- **المحاسبة:** هناك قوانين، وتعليمات وآليات تطالب الحكومات بتبرير القرارات التي تتخذها، ومساءلتها حال الفشل في الالتزام بالقوانين والتعليمات .

4- **التكنولوجيا والمبادرة:** تتبنى الحكومات أهمية تمكين المواطنين من الوصول إلى التكنولوجيا، وأهمية التكنولوجيا الحديثة في تشجيع المبادرات والإبداع، وزيادة قدرة المواطنين على استخدام التكنولوجيا .

عناصر إضافية في الشراكة:

1- **التشاور:** جميع دول الشراكة ستحضر جلسات عمل مع الدول الأخرى المشاركة، واللجنة التوجيهية خلال مرحلة تحديد الالتزامات، وذلك لتشجيع التشاركية حول أفضل الممارسات الدولية والمبادرات الإبداعية، والحفاظ على معايير أداء مرتفعة .

2- **آلية تقديم التقارير المستقلة:** ستنشر جميع الحكومات تقريرًا حول تقدم سير العمل، بعد ثلاثة أشهر من انتهاء فترة العام المرصودة لمعالجة التحدي/ التحديات التي تم اختيارها. بالإضافة إلى تقارير التقييم الذاتي، سيقوم فريق خبراء محلي مستقل متخصص في الحاكمية من نفس الدولة المشاركة، بإعداد تقرير خاص حول تقدم سير العمل .

3- **آليات التواصل ضمن الشراكة:** تقدم هذه المبادرة شبكة جاهزة من الحكومات واللاعبين غير الحكوميين والذين يملكون خبرة كبيرة في التعامل مع التحديات بشكل إبداعي ومبني على المبادرة، حيث ستستفيد جميع الدول المشاركة من هذه الشبكة، والتى ستمكنها من الحصول على الدعم التقني والخبرات والموارد المطلوبة لتطوير مبادرات إبداعية تصب ضمن هذه الشراكة .

4- **بوابة شراكة الحكومات الشفافة:** تعتبر البوابة هي الوجود الفعلي للشراكة على شبكة الإنترنت، وهي مكان إيداع جميع خطط عمل الحكومات وإعلان المبادئ .

معايير أهلية الاشتراك:

من أجل المشاركة في شراكة الحكومات الشفافة، يجب أن تظهر الدولة المهتمة الالتزام بأربعة معايير، حيث يقاس هذا الالتزام من خلال مؤشرات موضوعية، وخبراء مستقلين :

1- **الشفافية المالية:** نشر الموازنة العامة في وقتها هو المعيار الأساسي الذي يساعد على المحاسبة والمساءلة، ووجود نظام موازنة مفتوح وشفاف .

2- **حق الحصول على المعلومات:** وجود قانون يسمح بحق العامة بالحصول على المعلومات، والبيانات الحكومية يمثل جوهر الحكومات الشفافة والحرة.

3- **الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بكبار الموظفين وأعضاء المجالس المنتخبة:** وجود قواعد تفرض على الموظفين الحكوميين، وأعضاء المجالس المنتخبة وذوي المناصب العليا الإفصاح عن دخلهم وأرصدتهم المالية يشكل عنصرًا أساسيًا لمكافحة الفساد، والحكومات الخاضعة للمساءلة.

4- **تمكين المواطنين:** شراكة الحكومات الشفافة تتطلب مشاركة وتفاعل المواطنين في صنع السياسات، وحماية الحريات العامة.